العدد(1356) السنة السادسة-الاربعاء (29) تشرين الاول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أوباما وماكين يمكن أن يتعلما من سياسات تايوان البيئية!

الوطن

١٠/ ٢٨

جون برشيا

عندما يستنشق المرء الهواء النقي في العديد من المحميات الطبيعية والمتنزهات المنتشرة بجزيرة تايوان، من الصعب أن نتخيل بأن البيئة تمثل مصدر قلق كبير. ولكن قبل الإدراك العالمي الواسع بأن حقبة تغير المناخ بدأت تطل علينا، قلل معظم الأشخاص حول العالم، باستثناء هؤلاء الذين يمتلكون بصيرة نافذة من أهمية وإمكانية ظهور أي خطر جاد. ومثل هذا التوجه المتعجرف لا يمتلك مكاناً في مناقشات اليوم. لذا، فإنني أشعر بالشجاعة لأن كلا المرشحين الديمقراطي باراك أوباما والجمهوري جون ماكين، رجل المعايير، كانا قد أقسما على قيادة الولايات المتحدة في اتجاه جديد للتعامل مع مصادر القلق البيئية المرتبطة بالتغيرات المناخية. وفي ظل شحذ المرشحين لأفكارهما خلال الأسابيع الأخيرة من الحملة الانتخابية، فإن بإمكانهما الحصول على إشارة من توجه تايوان البيئي.

وهنا، يعترف الناس بأهمية القضايا البيئية مثل تلوث الهواء والمياه ومياه الصرف غير المعالجة. وبالنظر إلى المعجزة الاقتصادية التي حققتها الجزيرة والنمو السريع لسكانها، سوف يكون من قبيل المفاجأة ألا تنتشر مثل هذه المشاكل. والسؤال الحساس الذي يطرح نفسه ما الذي يمكن أن نفعله لحل القضايا والمشاكل البيئية؟ ومن حسن الحظ أنه خلال سفرياتي وملاحظاتي ومحادثاتي، قوبلت بحماس كبير فيما يتعلق بالاهتمام النشط بالبيئة.

وفي الحياة اليومية، من المستحيل إغفال إنتشار صناديق إعادة التدوير والفنادق المزودة بالردهات الدافئة وتسهيلات الغرف التي يتم قفلها أثناء وجود الضيف خارج الغرفة وتغيير الملاءة فقط عند الطلب؛ وإنتشار الدراجات ليس فقط في ردة فعل على إرتفاع أسعار الوقود وتباطؤ نمو الاقتصاد، وإنما بسبب الإهتمام المتزايد بتقليل تلوث الهواء وحماية البيئة، والقائمة تمضي. ومن الواضح بشكل مساو أن هناك جهوداً تبذل على قمة النظام السياسي. وعلى سبيل المثال، تدعم تايوان توجيهات المؤتمرات العالمية الأساسية التي تنظم بخصوص البيئة، وإن لم يكن بمقدورها التوقيع على هذه الإتفاقيات بفعل وضعها السياسي. وتمتلك إدارة حماية البيئة في الحكومة المركزية التايوانية إتفاقيات مع العديد من المدن والدول بما في ذلك مكاتب دعم الحماية البيئية.

وتحمل التطويرات الجديدة الملهمة من قبل الرئيس التايواني «ما ينج جو» الوعي إلى مستوى عالٍ غير مسبوق. وكانت إحدى مبادرات «ما» الأولى تهدف إلى بدء الترويج لثقافة توفير الطاقة التي تهدف إلى تقليل إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وتقليل إستهلاك الطاقة والحد من إستخدام المياه. وفي مكتبه الرئاسي، أمر «ما» باتخاذ خطوات رمزية وعملية مثل ضبط أدوات تنظيم درجة الحرارة وتخفيف شروط ارتداء الموظفين الذكور لبدلات العمل (إلا في الوظائف الرسمية) والحد من استخدام الطائرة الرئاسية.

وإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الرئيس «ما» نفسه يمتلك سمعة جيدة بأنه شخص مقتصد ويتجنب تبديد الغذاء، ويصر بشكل روتيني على إغلاق الأنوار والأجهزة بعد مغادرة الغرفة.

وبالطبع، ما زال أمام تايوان طريق طويل لكي تقطعه مثل بقية العالم. ولكن تايوان مصممة على إحداث الفارق من خلال زيادة الوعي البيئي للمجتمع على نطاق واسع. وفي نفس الوقت، تندرج المشاعر المشابهة على قمة الأجندة العالمية. وإذا فشلنا في حل المشاكل الملحة أو في الأقل تحسينها، فسوف نسرع من مشكلة الطقس القاسي وارتفاع درجات الحرارة التي يعانيها العديد من الأفراد بالفعل. وأيضاً، لا يمكننا ألا نتوقع حدوث فيضانات ساحلية حادة وحدوث المزيد من الفيضانات والمجاعة الجماعية وانقراض الأنواع المختلفة والهجرة البشرية المزقة وانتشار الكوارث والأوبئة. ولن يكون هذا هو نهاية المشكلة، وهناك إمكانية لوجود مجموعة واسعة من التوترات التي تنبع من الصراعات المتعلقة بتغير المناخ والثورات والصراعات العرقية والحروب الأهلية واختفاء بعض الدول بفعل الفيضانات. ويتوقع بعض المحللين حدوث ما يطلقون عليه الحرب العالمية الخامسة (اعتماداً على أن الحرب الباردة كانت تمثل حرباً عالمية ثالثة وأن الحرب على الإرهاب هي الحرب العالمية الرابعة).

ومن أجل تجنب أسوأ السيناريوهات لهذه القضية، يجب أن تتعاون تايوان مع الولايات المتحدة واللاعبين الآخرين بشكل جماعي بهدف تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بطريقة ملحوظة وتحسين الكفاءة وتوسيع تطوير مصادر متجددة للطاقة. وعبر فعل هذا الأمر، سوف تقدم هذه الدول دفعة قوية للهواء النقي والإيمان بمستقبل العالم.

× كاتب أميركي حصل على جائزة بوليتزر في الكتابة الصحفية أثناء عمله بجريدة أورلاندو سينتينيل في عام ٢٠٠٠، وهو مساعد خاص لرئيس قسم التوجهات العالمية في جامعة سنترال فلوريدا.

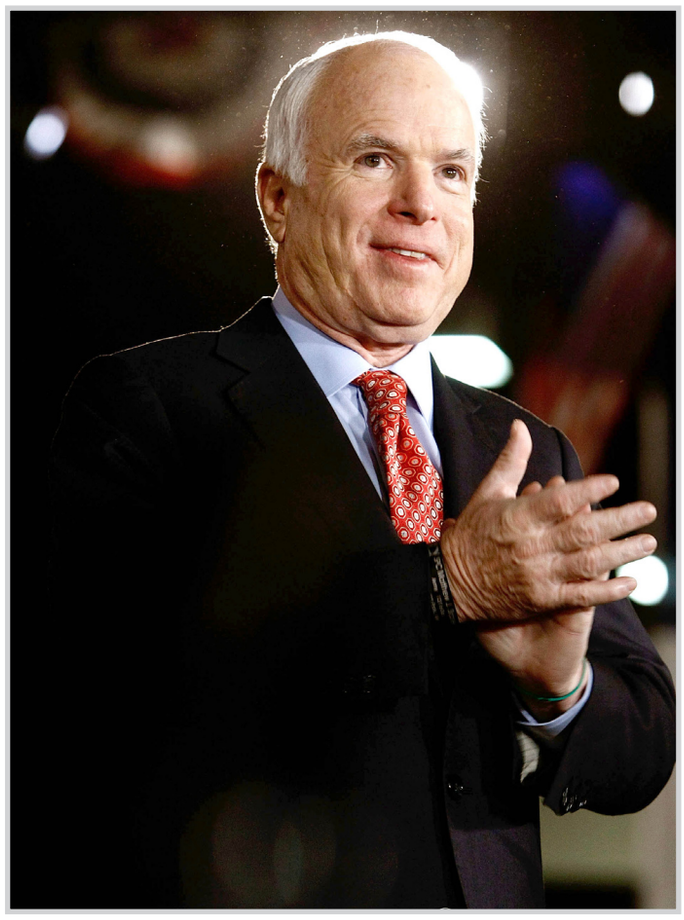

التطرف .. هل يقوي الأزمة المالية العالمية؟

الجمهورية

١٠/ ٢٨

عدلي برسوم

تناول مقال الثلاثاء الماضية تساؤلا افتراضيا عن احتمالات ظهور «الفاشية» مرة أخرى نتيجة الأزمة المالية العالمية الراهنة. كما حدث في تداعيات الأزمة العالمية في ١٩٣٠.

وتمثل ذلك في ظهور الفاشية الايطالية وبعدها مباشرة النازية الألمانية. وكلاهما اسمان متطابقان لنظام حكم واحد.

وقد غلب اسم النازية لأن المانيا النازية بزعامة أودلف هتلر كانت الأكثر تأثيرا في تاريخ أوروبا بداية من عام ١٩٣٤ وحتى هزيمتها الساحقة عام ١٩٤٥.

وتكبدت البشرية بسبب سياسة هتلر الاستعمارية العدوانية قرابة ٣٠ مليون قتيل سواء في حروبه التي شملت أوروبا وشمال أفريقيا أو في داخل معتقلات الموت التي أقامها لمعارضي نظام الحكم النازي.. وكانت جبهتهم العريضة تضم الاشتراكيين والشيوعيين والكاثوليك والديمقراطيين عموماً.

أما «الفاشية» فهي التوصيف السياسي لنظام الحكم القائم على العنصرية والاستبداد والعدوان على الغير. لصالح الرأسمالية الكبيرة.

وهنا لابد أن نذكر حقيقة مهمة تتعلق بالابتزاز الصهيوني للعالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى هذه اللحظة.. إذ تزعم الصهيونية العالمية ان النظام الهتلري قام بإبادة جماعية لليهود واستغلت هذه الأكذوبة في حشد تعاطف دولي مخدوع لإقامة ما سمي بالوطن القومي لليهود الذي هو حالياً إسرائيل. بزعم أن فلسطين هي أرض الميعاد التي تخصهم.

ومما يفضح أكذوبة «أرض الميعاد» أن الدول التي أيدت قيام هذا الوطن القومي لليهود اقترحت اقامته في كينيا «وكانت مستعمرة بريطانية» واقترحت مرة أخرى إقامته في أنجولا «وكانت مستعمرة بريطانية».

ولدواعي استعمارية تقرر اغتصاب فلسطين لإحكام السيطرة على مصادر الثروة في البلاد العربية بوجه خاص.

وابتدعت الصهيونية العالمية خدعة «معاداة السامية» لإرهاب كل من يكشف عن الطبيعة العدوانية للكيان الإسرائيلي.

وجدير بالذكر أن البابا شنودة الثالث رئيس الكنيسة المصرية وضع بحثا بالغ الأهمية يوضح أن اليهود ليس لهم حق في أرض فلسطين. مستندا في ذلك على التوراة وإيمانه المسيحي.. وقد ألقي هذا البحث لأول مرة في نقابة الصحفيين قبل نصف قرن.

والغريب أننا لم نسمع عن جهة رسمية قامت بترجمة هذه الدراسة وتوزيعها في أمريكا وأوروبا لكي يعرف العالم المسيحي المتدين حقيقة الكيان الصهيوني العدواني.

وكان ذلك كفيلاً بأن يمنع عن إسرائيل مليارات التبرعات والمساعدات التي تحصل عليها بطريق الابتزاز السياسي والديني.

×××

والتعريف العلمي للفاشية انها أعلى مراحل الرأسمالية. وكان ذلك وقت أن كانت هناك حرب طاحنة بين الرأسماليات الكبيرة لاقتسام المستعمرات فيما بينها.. وقال منظرون سوفييت عقب هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية انه لن تقوم قائمة للفاشية بعد ذلك.

وربما قالوا بذلك تأكيدا لدور الاتحاد السوفيتي في تحقيق النصر العسكري الكبير علي الجيوش الألمانية إلي جانب ثقة كبيرة في وجود الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى تضمن عدم قيام مغامرات عسكرية عدوانية. خاصة ضد الدول النامية.

ولكن في أيامنا الراهنة.. الرأسمالية العالمية تزداد قوة حيث استطاعت أن تحول دولا كثيرة عن طريقها غير الرأسمالي.. كما ان الاتحاد السوفيتي نفسه لم يعد موجودا. بل ان روسيا قلب الاتحاد السوفيتي القوي -سابقا- استطاعت منذ وقت قصير الخروج من قبضة عصابات المافيا التي تلاعبت باقتصاد البلاد فور انهيار الاتحاد السوفيتي. وتسعى الآن لتكون دولة كبيرة!!

×××

والصراع الآن بين الدول الرأسمالية الكبيرة ليس من أجل الحصول على المستعمرات. إنما من أجل السيادة على الاقتصاد العالمي. خاصة بعد تبني الولايات المتحدة لنظرية «التوسع بدون غزو» وتتلخص هذه النظرية في تشغيل البلدان النامية لتصنيع ما تحتاجه سواء لسوقها الداخلي أو لأسواقها الخارجية. ومن هنا ظهرت نظرية أمريكية مؤداها أن دول العالم تنقسم إلى دول «رأس» تخطط وتبتكر وتصمم وتمول. وهي بالطبع الدول الرأسمالية الكبيرة. وعلى الجانب الآخر دول «الجسم» التي تقوم بتنفيذ التصنيع.. ولعلها لغة جديدة تحل مكان «السادة والأجراء».

وفي ظل هذا النوع من «تقسيم العمل» دوليا الذي تفرضه الدول الرأسمالية الكبيرة لابد أن تفكر الرأسمالية في الدول النامية في نفسها.. فهي عاجزة عن المنافسة دوليا بسبب فسادها وتخلفها التكنيكي وافتقادها إلي أخلاقيات المواطنة.

×××

والرأسمالية الفاسدة في الدول النامية تذهب في سبيل تصعيد استغلالها إلي مختلف الأساليب غير المشروعة مثل غسيل الأموال والقروض المعدومة والتهرب الضريبي والتهريب والغش في الانتاج والإجحاف بحقوق العمال. وغير ذلك من وسائل يفتح لها الفساد عشرات الأبواب!

ومن طبيعة الأمور أن يثير ذلك غضب المواطنين في تلك البلدان النامية.. وهو غضب ممزوج بالرفض. وتأتي الأزمة المالية العالمية الحالية لتزيد الأحوال سوءًا. إذ يتوقع رجال المال والاقتصاد أن تكون لأزمة آثار سلبية مع اقتصاد البلدان النامية. ويتراوح حجم هذه الآثار وفقا لظروف كل بلد.

فمن المتوقع -كما يقول خبراء الاقتصاد- ان يحدث تراجع في حجم الانتاج القومي وان تتقلص بعض المشروعات أو يتوقف البعض الآخر. وأن تتأثر الصادرات. مما يسبب ركودا بالداخل.. وبالتالي يحدث انخفاض في الدخول مع انخفاض في فرص العمل.

ونتيجة تراجع الأحوال الاقتصادية يحدث اختناق معنوي لدى الشباب إذ تضيع منهم فرص تحقيق طموحاتهم في الحياة والزواج وإنجاب الأطفال.

وكل ذلك من أسباب دخول الشباب إلى دائرة التطرف بأكثر من صورة.. فهناك التطرف الديني وهناك السلبية المدمرة. وهناك الفوضوية والعبثية وهناك اليأس الانتحاري.

والرأسمالية المتوحشة في البلدان النامية ستسعى إلى خنق الغضب وسبيلها في ذلك كبت الحريات. وإيقاف الحياة السياسية حتي لو كانت صورية!

.. وعندما يزداد ضيقها من غضب الناس تلجأ إلى البطش الواسع بمعارضيها مستخدمة في ذلك أساليب فاشية مقتبسة من خبرة الفاشيات السابقة مع ابتكاراتها الجديدة في تضليل الناس.. والمحصلة التي تغيب عنها بسبب ضيق أفقها وتطرفها في حب ذاتها هي تزايد الفقر.. ثم تزايد القهر ثم تزايد التطرف الذي يمتد إلى الإرهاب!

لأن الشباب الذي تضيع منه كل مباهج الحياة تتضخم بداخله كراهية للمجتمع الذي يعتبره ظالما في جملته. وهنا تراوده أفكار الانتقام منطلقا من أن المجتمع كافر وان الجهاد ضده هو طريق إلى الجنة.. وفي الجنة خلاص أبدي من كل متاعب الحياة ومشاكلها.

ونسمع كثيرا في تصريحات كبار المسؤولين ان الارهاب لايزال قائما. وربما يعنون الارهاب الدولي ولكن الارهاب الدولي ذاته هو نتيجة مكبرة للتطرف المحلي.

وقد يقول قائل ان التطرف الديني ظهر قبل عشرين عاما. وان الجماعات التي تورطت في هذا التطرف أعلنت تخليها عن العنف. بل وأدانت بعض ما ارتكبته من أعمال.

والذين أعلنوا ذلك هم الذين تقدمت بهم السن داخل السجون والمعتقلات. وقاموا بمراجعات لأفكارهم وعرفوا أن العنف لا يتفق وصحيح الدين.

وكلامنا هنا لا يتناول واقعنا المصري على وجه التحديد. إنما هو يناقش افتراضات قد تحدث في أماكن مختلفة.

الخوف المرجح أن تتسبب الأزمة المالية العالمية في ظهور متطرفين جدد. لما قد تسببه من آثار سلبية على معيشة الناس. وذلك ما لم تكن اجراءات مواجهة الأزمة جديدة وفعالة وشفافة.

×××

ومعروف من أحداث عديدة سواء داخل مصر أو خارجها أن الأزمات الاقتصادية تكون محركا للاحتقان الطائفي. وذلك عندما يفقد البعض الرؤية الصحيحة لأسباب الأزمة أو عندما يلجأ صناع الفساد إلى تحريك فتن طائفية هنا وهناك لتحويل أنظار المواطنين عن فسادهم. ومن جهة أخرى استغلال ما يحدث للمطالبة بتدخل أمني أوسع وأشمل وإغلاق منافذ حرية التعبير وتحجيم العمل السياسي. الحمدلله ان ما حدث من احتقان طائفي في بعض مدن الصعيد.. قد تمت محاصرته بفضل الوطنية المصرية التي تبني وتصون التلاحم الوطني التاريخي.

ولكن علينا الحذر.

ونصل إلى السؤال الجوهري وهو: كيف نتجنب مصر عودة التطرف كنتيجة للأزمة المالية العالمية؟

وليكن السؤال بصيغة أخرى: كيف تستطيع الحكومة التخفيف لأقل درجة ممكنة من الآثار الضارة للأزمة والتي ستمس مباشرة القدرات المعيشية لبسطاء المصريين؟

كيف توقف تزايد معدلات الفقر والبطالة.. وكيف تتمكن من ترويض الرأسمالية المتوحشة وتقوي في مواجهتها الرأسمالية الوطنية؟

لسنا بالسذاجة.. لأن نطالب الحكومة بأن تعود بمصر إلى الطريق غير الرأسمالي.. لأن تغيير النظم الاقتصادية ليس أمرا سهلا مثل لعبة السلم والثعبان. وان التغيير بأي صورة أو شكل أو مسمى هو عملية مركبة لها مسببات وظروف وتداعيات لأحداث وسياسات لا يعرف أحد زمانها ومكانها!

ولكن نستطيع أن نقول للحكومة أن توقف بيع كل شيء من ملكية الدولة.. كما فاخر بذلك يوما وزير الاستثمار.. ونعرف أن ما بقي قليل. ولكنه قد يصلح ركيزة تنطلق منها الحكومة لضبط بعض التأثيرات السلبية للأزمة.

ولعل الحكومة تستوعب -دون عناد أو حساسية- لماذا لجأت بعض الدول الرأسمالية الكبيرة مثل أمريكا وبريطانيا إلي وضع يدها على بعض المؤسسات كإجراء ضروري للتخفيف السريع من آثار الأزمة. ولعل الحكومة تستوعب أيضا دعوة الرئيس الفرنسي لوجود رأسمالية «أكثر إنسانية» بالرغم من أن الرأسمالية لا تدخل الأحاسيس الإنسانية في حساباتها.. ولكن تصور وجود رأسمالية بها قدر من الإنسانية يحمل إشارة إلى بذل قدر من الاهتمام بمصالح بسطاء الناس.

والحكومة لاشك قرأت مثل سائر الناس الأفكار العديدة التي طرحها خبراء المال والاقتصاد لمواجهة الأزمة المالية العالمية.. ومن بينهم أساتذة لوزراء الحكومة.

ولعل الحكومة تستوعب تحذير السكرتير العام للأمم المتحدة من أن الأزمة المالية العالمية الراهنة ستقصم ظهر الفقراء في العالم.

إذن لابد من حل.. ولا يظن أحد انه غير معروف.

بين ابن خلدون وماركس!

الاتحاد

١٠/ ٢٨

د. محمد عابد الجابري

عرضنا في المقالات السابقة لآراء ابن خلدون في الدولة متقيدين بما «قاله صاحب المقدمة» دون الاهتمام لا، بما لم يقله وسكت عنه، ولا بما يمكن أن ننسبه إلى «ما بين سطور مكتوبه»، ولا بما ينطبق أو لا ينطبق على «ما بعده» لكون ما قاله «يقتضيه» أو «لا يقتضيه»!

والواقع أن أية قراءة لابن خلدون تريد «الركوب على أكتافه» لتتمكن من رؤية «ما بعده» بوضوح أكبر، تقتضي أول ما تقتضي، عدم إغفال التقيد بحقيقة أن ابن خلدون كان يفكر في موضوع «الدولة» (الذي ينتمي اليوم إلى فلسفة التاريخ عموماً، والتاريخ السياسي خصوصاً) داخل إطار محدد هو إطار التجربة التاريخية العربية بعد الإسلام إلى عهده. فنظرياته في العمران هي -في المنطلق كما في المنتهى- تخص تجربة خاصة.

الإعجاب بابن خلدون بعد ماركس كان يمكن أن يتحول إلى إعجاب بماركس بوصفه «ابن خلدون أوروبا»، لو أن الأوروبيين تعرفوا بعمق بصاحب «المقدمة».

هذا أولاً، ثم لابد من الانتباه ثانياً إلى أن ما جعل نظرياته، في الدولة والمجتمع في عصره، تحظى باهتمام خاص بعد قرون من وفاته (تماماً كما حدث مع ابن رشد)، هو ما ينطوي عليه عنصر «الخاص» فيها (في تلك النظريات) من اتساع وعمق جعل عنصر «العام» الثاوي وراءها يبرز بصورة جعلته يلقي بظلاله على أنواع أخرى من «الخاص» تبدو، لمن ليست له علاقة معرفية بحقيقة آراء ماركس، وكأنها هي التي تحتل محل العام في التجارب التاريخية الأخرى.

هذا النوع من العلاقة بين الخاص والعام، في كل من آراء ابن خلدون وتحليلات ماركس، هو الذي كان وراء ذلك الإعجاب بابن خلدون من طرف كُتاب كان لهم شأنهم في الغرب والعالم العربي، إعجاب أدى ببعضهم إلى إطلاق اسم «ماركس العرب» على صاحب «المقدمة». ومقابل هذا، الإعجاب بابن خلدون بعد ماركس كان يمكن أن يتحول إلى إعجاب بماركس بوصفه «ابن خلدون أوروبا»، لو أن الأوروبيين تعرفوا بعمق بصاحب «المقدمة»، قبل مجيء ماركس. ولو حدث هذا لجاز أن يكون قد قام هناك في أوروبا القرن التاسع عشر «خلدونيون لاتين»، أصحاب مذهب في فهم التاريخ (وليس في فهم أرسطو) من قبيل مذهب «الرشدية اللاتينية».

لقد أردنا بهذه المقارنات (بين محتمل هنا ومحتمل هناك)، ليس تضييق الشقة بينهما بل إبراز أن الأهم من ذلك هو إبراز مدى التقارب أو التباعد بين النتيجة التي توصل إليها كل منهما: لقد توصل ماركس إلى أن «مشكلة المجتمع الأوروبي الصناعي» في عهده تكمن فيما عبر عنه بـ«التناقض بين الطابع الجماعي لعملية الإنتاج والطابع الفردي لملكية وسائل الإنتاج». أما ابن خلدون فقد توصل إلى نتيجة مغايرة وهي أن مشكلة المجتمع العربي في عهده هي في «التناقض بين خشونة البداوة ورقة الحضارة».

والفرق بين التناقضين هو أن الأول يحمل معه نوعاً من الحل، أما الثاني فهو ما ينتمي إلى ما يعبر عنه بـ«ما فوق التحديد» أو «ما ينأى عن التحديد» sur détermination. الحل الذي يحمله التناقض الأول في جوفه هو العمل على أن تصبح وسائل الإنتاج جماعية، (أي تأميمها)، كعملية الإنتاج نفسها. أما الحل في التناقض الأول فلم يكن من المنظور زمن ابن خلدون، لأنه كان يتطلب أن تفقد «خشونة البداوة» (البداوة بالمعنى الواسع للكلمة: بداوة جغرافية واقتصادية واجتماعية وفكرية ودينية) ما يجعلها تعيد إنتاج نفسها باستمرار وأن تتحول «رقة الحضارة» من كونها «نحلة في المعاش غير طبيعية» تقوم على مجرد «استجادة أحوال الترف»، إلى «نحلة في المعاش طبيعية» تقوم على «استجادة أحوال العمل والإنتاج».

وإنما قلنا إن هذا «التحويل» هو ما ينتمي إلى «ما ينأى عن التحديد» لأنه يتطلب إحداث تغيير في جغرافية العمران، إلى تقليص البادية والبداوة، وهذا ما لم يكن من «القابل للتفكير فيه» زمن ابن خلدون، ولذلك غاب «هاجس الإصلاح» في خطابه. أما في أوروبا فقد حصل هذا التحويل قبل ماركس، وذلك من خلال الثورة الصناعية، التي حل فيها استعمالُ «الجرار الحديدي» محل المحراث الخشبي... الخ. إن التطور التاريخي زمن ماركس كان يتجه بقوة نحو سيطرة الإنسان على الطبيعة، بما في ذلك طبيعة «الإنسان» نفسه. لقد جاء ماركس بعد عصر النهضة وعصر الأنوار، وأوروبا تدخل في عصر التوسع الاستعماري الذي مكنها من حل مشاكلها الاقتصادية بما تأتي به من البلدان المستعمرة: مواد أولية مجانية أو شبه مجانية وعمالة رخيصة... أما ابن خلدون فقد جاء في زمن وصلت فيه الأمور إلى الحضيض في كل مجال «وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالإجابة» كما قال هو نفسه.لم يكن من الممكن التفكير يومئذ في الوسيلة التي يمكن بها «حل» التناقض بين «خشونة البداوة ورقة الحضارة». ذلك لأن هذا التناقض لم يكن من نوع التناقض الجدلي الذي يلعب فيه «نفي النفي» الدور الرئيسي في عملية التجاوز المطلوبة. في أوروبا زمن ماركس كانت الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج («البورجوازية» أصحاب المدن) تشكل «الإثبات» فقامت الطبقة العاملة التي خرجت من جوفها والتي أصل معظم أفرادها من البادية، لتشكل «النفي» (مع الاحتفاظ بأشياء منها ومن نقيضها)، وبانتصارها يتحقق «نفي النفي» أي «الاشتراكية» التي تقوم على جماعية الإنتاج وجماعية ملكية وسائله.

أما التناقض بين «خشونة البداوة ورقة الحضارة» فهو وضع لا مجال لتدخل الجدل في حله: ذلك أنه تناقض بين «حضارة» استهلاكية غير منتجة، أقيمت على أساس اقتصادي واه، وأسلوب في «الإنتاج» غير طبيعي، أُسلوب يمكن وصفه بأنه: أسلوب الإنتاج الخاص بالاقتصاد القائم على الغزو.

والتناقض الأساسي الذي يكشف عنه هذا النوع من الاقتصاد، ليس بين «قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج»، بل إنه التناقض بين حضارة استهلاكية ومؤسسات فوقية مصطنعة، وبين بنائها التحتي- الاقتصادي والاجتماعي، الذي أقامت نفسها عليه بشكل تعسفي: بناء لا يتحملها، ولا يقدر على حملها، لأنها لم تكن نمواً طبيعياً، ولا تطوراً تدريجياً له. هذا التناقض المسؤول عن «الدورات العصبية» التي حدثنا عنها ابن خلدون، وعن الأزمات الاقتصادية الدورية التي أبرزها في تحليلاته، هو نتيجة أسلوب في «الإنتاج» شاذ، (نتيجة «مذهب في المعاش غير طبيعي»)، يختلف عن أساليب الإنتاج التي تحدث عنها ماركس، بما فيها ما أسماه بـ«النمط الآسيوي للإنتاج». ولذلك كان النظام الاجتماعي الناشئ عنه يختلف عن الأنماط التي عرفها التاريخ حسب الماركسية: (المشاعية البدائية -مجتمع العبيد -النظام الإقطاعي -النظام الرأسمالي -النظام الاشتراكي).

وقبل أن نشرح مفعول هذا التناقض، وانعكاساته على تجربة الحضارة العربية الإسلامية، وامتداداته إلى الواقع العربي الراهن، علينا أن نوضح أولاً، وبإيجاز، ما نقصده مما أسميناه: «أسلوب الإنتاج القائم على الغزو».